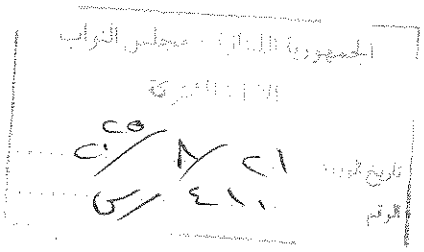

حضرة دولة رئيس مجلس النواب

الاستاذ نبيه بري المحترم

عملاً بأحكام 124 من نظام مجلس النواب اللبناني، نتوجه إلى الحكومة بالسؤال الآتي، آملين الجواب ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

النائب سعيد الاسمر

حضرة دولة رئيس مجلس الوزراء

القاضي نواف سلام المحترم

الموضوع: سؤال موجه إلى الحكومة حول ظاهرة مكتومي القيد، وآلية المكننة الشاملة للسجلات المدنية

** **

إنّ ظاهرة مكتومي القيد في لبنان تشكّل قضية إنسانية واجتماعية وقانونية بالغة الخطورة، لما لها من انعكاسات مباشرة على الهوية الوطنية، الحقوق الفردية، والاستقرار العام. ولا يمكن معالجة هذا الملف بصورة فعّالة إلا من خلال تحديث شامل لمكننة السجلات المدنية وضبطها بدقة وشفافية.

بناء عليـه نتوجه إلى حكومتكم المحترمة، ولا سيما:

- دولة رئيس مجلس الوزراء
- معالي وزير الداخلية والبلديات
- معالي وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
- معالي وزير الشؤون الاجتماعية
- معالي وزير العدل

بالأسئلة التالية:

أولاً: حول مكتومي القيد:

1. هل لدى الحكومة إحصاءات دقيقة ومحدّثة حول عدد مكتومي القيد على الأراضي اللبنانية؟ وكيف يتم التمييز في التصنيف بين المواطنين غير المسجلين واللاجئين السوريين أو الأجانب؟
2. ما هي الإجراءات العملية والقانونية التي اتخذتها الدولة حتى الآن لتسهيل تسجيل مكتومي القيد ومنحهم وثائق هوية رسمية؟
3. وفي ضوء ما يُتداول في الإعلام وبعض التقارير عن تدخل جمعيات غير حكومية ممولة من جهات خارجية في ملف مكتومي القيد، إلى أي مدى ترى الحكومة ضرورة التحقق من دقة هذه المعلومات وطبيعة هذا التدخل؟ وكيف تضمن الحكومة عدم استغلال هذا الواقع في ممارسات غير شرعية، كالزواج أو التجنيس غير القانوني، بما يضر بالهوية الوطنية والسجلات الرسمية؟
4. وفي ضوء بدء بعض حالات العودة الطوعية للاجئين السوريين نتيجة محفزات مالية من الجانب السوري، ما هي خطة الحكومة لضبط وتوثيق هذا المسار؟ وما التدابير البديلة في حال توقفت هذه المحفزات، خصوصًا في ظل الوضع الأمني غير المستقر في البلدين؟ وكيف سيتم رصد حالات العودة الحقيقية ومراقبة أي نزوح معاكس أو متجدد في الاتجاهين؟
5. هل لدى الحكومة خطة زمنية واضحة لإنهاء هذا الملف بصورة نهائية، بما يحفظ الحقوق الفردية ويصون السجلات المدنية اللبنانية؟

ثانيًا: بشأن المكننة الشاملة للسجلات المدنية:

1. ما هي الخطة الوطنية الحالية لمكننة سجلات الأحوال الشخصية في وزارة الداخلية، وهل هناك جدول زمني محدد للتنفيذ؟
2. هل سيتم ربط قواعد البيانات بين الإدارات الرسمية المعنية (الداخلية، الأمن العام، الشؤون الاجتماعية، العدل) لضمان دقة المعلومات ومنع أي تكرار أو تزوير؟
3. ما هي التدابير التقنية والقانونية الموضوعة لحماية البيانات الشخصية بعد المكننة ومنع أي تلاعب بها؟
4. هل ستتضمن الخطة آليات قانونية صريحة تمنع إصدار أي وثيقة تعريف لأي مقيم أو لاجئ خارج إطار التسجيل الرسمي والتحقق القانوني؟

وإستناداً إلى كل ما تقدم،

إنّ معالجة مكتومي القيد وربطها بالمكننة الفعالة للسجلات المدنية مسألة وطنية من الدرجة الأولى، تمسّ سلطة القانون وصون الهوية اللبنانية وضمان العدالة الإدارية والاجتماعية.

وعليه، نأمل من الحكومة الموقرة تقديم أجوبة واضحة ومحددة حول هذه الأسئلة، بما يساعد على وضع خطة شاملة تنهي هذه الظاهرة وتحمي الاستقرار القانوني والاجتماعي في البلاد.

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام

النائب سعيد الأسمر